

Distr.: General
23 March 2005
Arabic
Original: English

المجلس الاقتصادي والاجتماعي



منتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات
الدورة الخامسة

نيويورك، ١٦-٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥

البند ٩ من جدول الأعمال المؤقت*

الجزء الوزاري الرفيع المستوى والحوار

بشأن السياسات العامة مع رؤساء

المنظمات الدولية

الروابط القائمة بين الغابات والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً،
بما فيها الأهداف الواردة في إعلان الألفية

تقرير الأمين العام**

* E/CN.18/2005/1

** يرجع التأخير إلى الحاجة إلى إدراج التوصيات الرئيسية من واقع التقرير النهائي لمشروع الألفية وفرقة العمل المعنية بالاستدامة البيئية التابعة له.

موجز

عند وضع أولويات العمل للألفية الجديدة، اعترف زعماء العالم بالدور الهام الذي تؤديه الإدارة المستدامة للموارد الطبيعية في تخفيف الفقر وغير ذلك من مسائل رفاه البشر. وفي بداية الدورة الستين للجمعية العامة التي ستعقد في أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، سيستعرض رؤساء الدول والحكومات بصورة شاملة تنفيذ إعلانهم بشأن الألفية. وسيمثل هذا فرصة فريدة لتسليط الضوء على الكيفية التي يمكن أن تساهم بها الإدارة المستدامة للغابات على تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

ويبحث التقرير الروابط القائمة بين الإدارة المستدامة للغابات وكثير من هذه الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، بما في ذلك القضاء على الفقر والصحة والاستدامة البيئية، وأنماط الاستهلاك والإنتاج والطاقة. وينظر التقرير أيضاً في أهمية البيئة التمكينية ووسائل التنفيذ بالإضافة إلى الترابط بين الإدارة المستدامة للغابات ومسائل من قبيل السلام والأمن والحكم الرشيد. ويختتم التقرير باقتراح الكيفية التي يمكن أن يعمل بها الترتيب الدولي كعامل محفز لتعزيز الروابط بين الغابات والأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

المحتويات

الفقرات الصفحة

| | | | | |
|---------|---|-------|-------|----|
| أولا - | مقدمة | | ٣-١ | ٤ |
| ثانيا - | الغابات والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا | | ٢١-٤ | ٥ |
| ألف - | القضاء على الفقر المدقع والجوع | | ١١-٦ | ٥ |
| باء - | الصحة | | ١٤-١٢ | ٨ |
| جيم - | الاستدامة البيئية | | ١٩-١٥ | ٩ |
| دال - | أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين | | ٢٠ | ١١ |
| هاء - | الطاقة | | ٢١ | ١٢ |
| ثالثا - | البيئة التمكينية ووسائل التنفيذ | | ٣٢-٢٢ | ١٣ |
| ألف - | السلم والأمن | | ٢٣ | ١٣ |
| باء - | الإدارة | | ٢٥-٢٤ | ١٤ |
| جيم - | الموارد المالية | | ٣١-٢٦ | ١٥ |
| دال - | التجارة | | ٣٢ | ١٧ |
| رابعا - | الاستنتاجات | | ٣٨-٣٢ | ١٨ |
| خامسا - | نقاط للمناقشة | | ٣٩ | ٢٠ |

أولا - مقدمة

١ - يقدم إعلان الأمم المتحدة بشأن الألفية، الذي وافق عليه رؤساء الدول والحكومات في مؤتمر قمة الجمعية العامة بشأن الألفية المعقود في عام ٢٠٠٠، إطاراً متكاملًا للأهداف المتعلقة بالتنمية. ويورد الإعلان عدداً من الأهداف المحددة زمنياً والقابلة للقياس للقضاء على الفقر المدقع والجوع وتعميم التعليم الابتدائي والمساواة بين الجنسين والصحة والاستدامة البيئية والشراكة العالمية من أجل التنمية. واعتمد إعلان الألفية على عقد من المؤتمرات الرئيسية ومؤتمرات القمة التي نظمتها الأمم المتحدة، بما في ذلك مؤتمر الأمم المتحدة المعني بالبيئة والتنمية، والمؤتمر الدولي للسكان والتنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية الاجتماعية، والمؤتمر العالمي الرابع المعني بالمرأة. ومنذ انعقاد قمة الألفية، عقدت مؤتمرات رئيسية أخرى، بما في ذلك المؤتمر الدولي لتمويل التنمية، ومؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، أضافت إلى توافق الآراء العالمي بشأن هذه المسائل. وتشكل نتائج هذه المؤتمرات ومؤتمرات القمة، مع بعضها البعض، البرنامج الدولي للتنمية.

٢ - وقررت الجمعية العامة، بموجب قرارها ٢٩١/٥٨، أن تعقد في نيويورك في عام ٢٠٠٥، في بداية الدورة الستين، جلسة عامة رفيعة المستوى للجمعية يشارك فيها رؤساء الدول والحكومات. وستستعرض الجلسة تنفيذ إعلان الألفية على نحو شامل وتبث طاقة جديدة في السعي لتحقيق الرؤية المتجسدة في الإعلان. وسيتيح ذلك فرصة فريدة لتسليط الضوء على المساهمة التي يمكن أن تقدمها الإدارة المستدامة للغابات في إنجاز الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً.

٣ - وقد أعد هذا التقرير لتيسير المداولات أثناء الجزء الرفيع المستوى من الدورة الخامسة لمنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات المقرر عقده في نيويورك في الفترة من ١٦ إلى ٢٧ أيار/مايو ٢٠٠٥. ويبحث الجزء الثاني الروابط القائمة بين الإدارة المستدامة للغابات وتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، المتعلقة بالقضاء على الفقر والصحة والاستدامة البيئية وأنماط الاستهلاك والإنتاج والطاقة. ويبحث الجزء الثالث الروابط القائمة بين الغابات وإنشاء بيئة تمكينية ووسائل تنفيذ هذه الأهداف، وخاصة فيما يتعلق بمسائل السلام والأمن والحكم الرشيد والموارد المالية والتجارة. وينتهي التقرير باقتراح الكيفية التي يمكن بها تقوية وتعزيز مساهمة الغابات في البرنامج الدولي للتنمية.

ثانيا - الغابات والأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا

٤ - عند وضع أولويات العمل للألفية الجديدة، اعترف قادة العالم بالدور الهام الذي تؤديه الإدارة المستدامة لقاعدة الموارد الطبيعية في تخفيف الفقر ومساائل رفاه الإنسان الأخرى. وعليه، ففي الفقرة ٢٣ من إعلان الألفية، قرر هؤلاء القادة جملة أمور ومنها تكثيف جهودهم الجماعية لإدارة الغابات بجميع أنواعها وحفظها وتنميتها تنمية مستدامة. وقد أشارت خطة التنفيذ التي وضعها مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة (خطة جوهانسبرغ للتنفيذ) إلى أن الإدارة المستدامة للغابات وسيلة هامة للغاية من أجل القضاء على الفقر، والتقليل كثيرا من إزالة الغابات ووقف فقدان التنوع البيولوجي في الغابات والحد من تدهور التربة والموارد وتحسين الأمن الغذائي وتوفير مياه الشرب النقية وإتاحة الطاقة بأسعار معقولة. واعترفت الخطة أيضا بضرورة اتخاذ إجراءات على جميع المستويات لتعزيز الالتزام السياسي لبلوغ أهداف الإدارة المستدامة للغابات وبضرورة اعتبار ذلك أولوية من أولويات جدول العمل السياسي على الصعيد الدولي.

٥ - وتترجم الأهداف الإنمائية للألفية برنامج التنمية الدولي إلى غايات ملموسة يمكن إنجازها وقد حققت مستوى غير مسبوق من وضوح الرؤية والالتزام حول العالم. ولأغراض الرصد، هناك غايات ومؤشرات محددة مرتبطة بكل هدف إنمائي من أهداف الألفية: نسبة مساحة الأراضي المغطاة بالغابات تعتبر مؤشرا للغاية "إدماج مبادئ التنمية المستدامة في السياسات والبرامج القطرية وانحسار فقدان الموارد البيئية"، تحت الهدف ٧. وبالرغم من أن هناك روابط بين الغابات وجميع الأهداف الإنمائية للألفية، وكذلك بالمساائل الملحة الأخرى المدرجة في برنامج التنمية الدولي، يركز هذا التقرير على الروابط الأكثر مباشرة، أي الروابط المتعلقة بالقضاء على الفقر المدقع والجوع؛ والصحة؛ والاستدامة البيئية؛ والاستهلاك المستدام وأنماط الإنتاج؛ والطاقة.

ألف - القضاء على الفقر المدقع والجوع

٦ - الهدف الأول من الأهداف الإنمائية للألفية هو القضاء على الفقر المدقع والجوع. والغاية هي تخفيض نسبة السكان الذين يعيشون على أقل من دولار واحد في اليوم وأولئك الذين يعانون من الجوع إلى النصف. وفي الوقت الحاضر، يعيش بليون شخص على أقل من دولار في اليوم و ٨٣١ مليون شخص لا يحصلون على الحد الأدنى من الغذاء. ويقدر البنك الدولي^(١) أن ربع فقراء العالم تقريبا و ٩٠ في المائة من أفقرهم يعتمدون إلى حد كبير على الغابات لكسب رزقهم. وبالرغم من أن هذه الأرقام قد لا تكون دقيقة، فهي مقبولة عموما على اعتبار أنها تعطي صورة صحيحة.

٧ - ويعتمد أكثر من ٤٠٠ مليون نسمة، يقيمون في الغابات أو بالقرب منها، على الغابات في معيشتهم ودخلهم. ويشمل هذا الرقم ما يقدر بـ ٦٠ مليون نسمة من الشعوب الأصلية الذين يعتمدون على الغابات بشكل كامل تقريباً. وهؤلاء الأشخاص الذين يعتمدون على الغابات يعتبرون من أفقر الجماعات وأضعفها وأقلها نفوذاً. وتعتمد معيشتهم، في الظروف العادية، على نظم الزراعة المتنقلة للأراضي الحرجية البور، وجمع النباتات البرية والصيد والاستفادة من نباتات الغابات لرعي الماشية. وحتى هذا المستوى الأدنى من المعيشة مهدد حيث تكون حقوق الحيازة غير مضمونة: فكثيراً ما تنكر قوانين الغابات أو تحد من الحق في استخدام الأخشاب ومنتجات الغابات غير الخشبية؛ أو تنكر حقوق الاستفادة منها والإقامة فيها. وهؤلاء الناس يعيشون في أحيان كثيرة في جماعات مهمشة سياسياً خارج الثقافة السائدة. وينتمي كثير من الأشخاص الذين يعتمدون على الغابات إلى "النصف الآخر": أولئك الذين سيظلون في فقر ويعانون الجوع حتى لو تم بلوغ الهدف الإنمائي للألفية وغاياته. وعلاوة على ذلك، فبالرغم من أن منتجات الغابات قد تساعدهم على مواجهة الفقر إلا أنها لن تساعدهم بالضرورة على الخروج من إسماره. وفي كثير من البلدان، اعترفت الحكومات بالفعل بادعاءات ملكية الأجداد ومشروعية حقوق الأشخاص الذين يعتمدون على الغابات، وقامت بتعزيز حيازة أفراد المجتمعات المحلية للغابات أو خلقت فرصاً جديدة لإدارة المجتمعية. ويعتبر إقرار حقوق الشعوب الأصلية والمجتمعات المحلية شرطاً أساسياً لتحسين سبل كسب الرزق لهذه الملايين من سكان الغابات.

٨ - ويعتمد ١,٢ بليون شخص آخرون إلى حد ما على الأشجار والغابات كجزء من نظامهم الزراعي. وما يتراوح بين ٦٠ و ٨٠ في المائة من المزارعين وصغار الملاك في العالم النامي نساء. ويشكل النقص في حطب الوقود دائماً عبئاً على النساء والفتيات، اللاتي عليهن أن يسرن لمسافات بعيدة لجمعه. ويستطيع كثير من سكان الريف أن يستفيدوا من زراعة الأشجار النامية لإنتاج الأخشاب (للوقود أو البناء أو الأثاث) والمنتجات الطبية أو الغذاء (مثل الفواكه أو الجوز أو العلف) وتوفير الظل أو المحافظة على التربة وتخصيبها. ويعرف الكثير عن الكيفية التي يمكن أن تفيد بها الأشجار وزراعة الغابات صغار الملاك والمزارعين وهناك نظم متطورة لاستخدام الأشجار للمساعدة في الحفاظ على خصوبة التربة وتحسينها وإصلاح التربة المتدهورة وحماية موارد المياه. ومع ذلك، يلزم اعتماد هذه التقنيات المحررة لزراعة الغابات وتطبيقها على نطاق أوسع رغم وجود عقبات خطيرة، من بينها عدم الاطمئنان لحيازة الأراضي وملكيتها للأشجار ونقص المعرفة ورأس المال. وكثيراً ما تعاني المرأة من صعوبة خاصة في الحصول على الائتمان أو ضمان الحيازة.

٩ - وهناك أيضا ٦٠ مليون نسمة يعملون في الصناعات الحرجية في مختلف أنحاء العالم؛ وتتراوح الوظائف من مجالات النجارة التقليدية إلى الوظائف في مجالا تصنيع الأخشاب على نطاق كبير. وفي البلدان النامية حاليا يفوق عدد الأشخاص العاملين في تصنيع منتجات الغابات والاتجار بها في نطاق محدود عددهم في الصناعات الحرجية الواسعة النطاق. وبالإضافة إلى ذلك، فإن نصف كل هذه الوظائف، على الأقل، يوجد في القطاع غير الرسمي، الذي يغلب عليه تدني مستويات الإنتاجية والأجور والاستقرار والحماية الاجتماعية. وقد لا تنعكس الإيرادات المحققة من المؤسسات الصغيرة للغاية في الإحصاءات الوطنية، ولكن التصنيع الصغير الحجم لمنتجات الغابات والتجارة يعتبران في كثير من الأحيان من أكبر القطاعات غير الزراعية في اقتصاد الريف. وهذه الإيرادات المحققة من بيع منتجات الغابات غير الخشبية، يمكن أن تكون هامة على نحو خاص بالنسبة للنساء الريفيات. وفي بعض الأماكن، يعتمد الأشخاص المحليون الدخل من خدمات النظام الإيكولوجي، مثل السياحة البيئية أو الحماية البيئية ولكن هذا ليس شائعا.

١٠ - وينبغي أن تفيد التدابير التي تعزز النمو الاقتصادي العام في المناطق الريفية المؤسسات ذات الصلة بالغابات، على سبيل المثال من خلال الحصول على الائتمانات وتطوير البنية التحتية وتحسين إمكانية الوصول إلى الأسواق. وقد أكد توافق آراء مونتيري على دور التمويل الصغير والائتمانات بالنسبة للمشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم في تعزيز التأثير الاجتماعي والاقتصادي للقطاع المالي. وباستطاعة الغابات والصناعات الحرجية في المناطق الريفية من البلدان النامية أن تعزز فرص العمل وإدراج الدخل. وتهيمن المشاريع الصغيرة والمتوسطة الحجم على هيكل الصناعات الحرجية في البلدان النامية وتتيح مجالات مثمرة لبرامج الائتمان. وتتمتع صناعة الأخشاب كثيف العمالة وجمع المواد الخام غير الخشبية ومشاريع الغابات الصغيرة والمتوسطة الحجم ذات الصلة، بما في ذلك إنتاج الطاقة الأحيائية، بإمكانات هامة من حيث إدراج الدخل وإيجاد فرص العمل وخاصة في المناطق الريفية حيث لا تتوفر المؤسسات الاقتصادية المناسبة في كثير من الأحيان. ويمكن تحقيق النمو الاقتصادي مع الفوائد المترتبة عليه المتعلقة بتخفيف الفقر، عن طريق مساعدة المشاريع الصغيرة والمتوسطة على تلبية احتياجاتها من رأس المال وتحسين إمكانية وصولها للأسواق. وستكون الإدارة المستدامة للغابات، عندما يتم تنسيقها على نحو سليم مع القطاعات الاجتماعية والاقتصادية الأخرى، مفيدة للمجتمعات المحلية، ولاسيما النساء.

١١ - وأثناء مناقشات المنتدى للجوانب الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للغابات في الدورات السابقة، تناول المنتدى عددا من المسائل الهامة المتعلقة بالفقر والجوع. وجرى النظر في هذه المسائل أيضا في حلقة نقاشية عن الغابات والأهداف الإنمائية الأعم نظمت خلال

الدورة الرابعة للمنتدى في أيار/مايو ٢٠٠٤. ومع ذلك، يستطيع الترتيب الدولي المعني بالغابات أن يركز مستقبلاً، بمزيد من التفصيل، على السبل المثلى لتحقيق المساهمة الممكنة للغابات في القضاء على الفقر وتحقيق الأمن الغذائي، والمساعدة في ضمان أن ينعكس ذلك تماماً في السياسات الوطنية للغابات وفي السياسات الإنمائية الأوسع مثل ورقات استراتيجية الحد من الفقر. وفضلاً عن ذلك، هناك حاجة إلى توجيه انتباه المجتمع الدولي للغابات وكذلك وبالدرجة الأولى المنتديات الأخرى وهيئات الأمم المتحدة بما فيها المجلس الاقتصادي والاجتماعي ولجنة التنمية الاجتماعية والمنتدى الدائم المعني بقضايا الشعوب الأصلية، إلى المعرفة العلمية والدروس المستفادة والخبرات المكتسبة في مجال الاستفادة من أنشطة الغابات في تحسين سبل العيش للفقراء.

باء - الصحة

١٢ - يتصل عدد من الأهداف الإنمائية للألفية بالصحة، وهناك طرق عديدة يمكن بها للغابات أن تؤثر على الصحة. ويمكن أن تساعد الغابات في تأمين الإمدادات من المياه النقية ويمكن الاستفادة من بعض الأنواع الغابية كمصدر هام للمنتجات الطبية. يضاف إلى ذلك أن هناك من المنافع الصحية الأعم ما يتأتى من تقليص الفقر والجوع. وثمة أدلة على أن عدم إزالة الغابات يحول دون انتشار مُمرضات ضارة.

١٣ - ويعزى أكثر من ٣ ملايين من الوفيات سنوياً لتلوث المياه وهزالة مرافق الصرف الصحي، لا سيما في المناطق الريفية الفقيرة. ورغم الصلات الوثيقة بين استعمال الأرض والغابات والمياه العذبة والصحة، فإن هذه المسائل قلما تجري إدارتها على نحو شمولي. وإذا كانت إزالة الغابات وممارسات الإدارة غير المستدامة يمكن أن تؤدي إلى زيادة تلوث المياه، فإن الإدارة المستدامة للغابات في مستجمعات المياه يمكن أن تساعد على حماية الإمدادات من المياه العذبة. وقد يكتسي ذلك أهمية بوجه خاص لبعض الفئات الأكثر ضعفاً، مثل الفقراء في المناطق الريفية والنساء والأطفال.

١٤ - والأعشاب الطبية مصدر لعلاج العديد من الأمراض ويمكنها أن تساهم في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية المتعلقة بالصحة. ففي أفريقيا مثلاً، يعتمد أكثر من ٨٠ في المائة من السكان على الأعشاب في تلبية احتياجاتهم الطبية، بحكم عدم تمكن نسبة كبيرة من سكان الريف من الحصول السهل على الأدوية غالية الثمن المستحضرة بالطرق العصرية. وبصفة أعم، تحتوي الأشجار على ثلثي الأنواع التي تستمد منها المنتجات الدوائية، وفي الوقت ذاته، هناك اهتمام متزايد بالأدوية الطبيعية في العالم المتقدم. وزيادة التبحر في البحث العلمي واستعمال المعارف التقليدية عن الأعشاب الطبية المرتبطة بالغابات ينطوي على إمكانات

هائلة لتحسين صحة الإنسان في كثير من أنحاء العالم. وبينما يتيح ذلك تحقيق فوائد من حيث الرعاية الصحية والدخل العائد على المنتجين، فإن الإدارة المتأنية مطلوبة لتفادي الاستغلال المفرط لأنواع الأشجار الطبية وهو ما يزيد من الضغوط على الغابات. وأحد المسالك لتجاوز ذلك أن تركز الممارسات الغابية والزراعة الحرجية على زراعة الأعشاب الطبية لتلبية الطلب المتزايد عليها.

جيم - الاستدامة البيئية

١٥ - تعني الاستدامة البيئية، كما يفسرها تقرير فرقة عمل مشروع الألفية المعنية بالاستدامة البيئية، تلبية احتياجات الإنسان الحالية دون هدر قدرة البيئة على توفير هذه الاحتياجات على المدى البعيد. وذلك أمر أساسي لتحقيق جميع الأهداف الإنمائية الأخرى للألفية، فضلا عن أن إحدى التوصيات العشر لفرقة العمل تدعو إلى النهوض بإدارة الغابات لأغراض الحماية والإنتاج المستدام^(٢).

إزالة الغابات

١٦ - كما سبقت الإشارة في الفقرة ٥ أعلاه، فإن نسبة مساحة الأراضي التي تغطيها الغابات هي أحد المؤشرات المرتبطة بالأهداف الإنمائية للألفية بشأن الاستدامة البيئية. وبالرغم من التقدم الكبير المحرز في صياغة وتنفيذ السياسات الوطنية المتعلقة بالغابات، فإن إزالة الغابات وتدهورها متواصلان بوتيرة تنذر بالخطر. فمعدل إزالة الغابات في التسعينات كان يُقدر بـ ١٤,٦ مليون هكتار سنويا؛ وحيث أن ٥,٢ مليون هكتار تكتسب سنويا بالتشجير وبالتوسع الطبيعي للغابات، يكون المعدل الصافي لإزالة الغابات قد بلغ ٩,٤ مليون هكتار سنويًا (انظر الجدول^(٣)). وتلحق معظم الخسائر بالمناطق المدارية في حين تزداد مساحة الغابات في المناطق غير المدارية سواء بشكل طبيعي (في مناطق شاسعة من الأراضي الزراعية المهجورة مثلا) أو كنتيجة لبرامج التشجير.

التغير الإجمالي والصافي في مساحة الغابات، ١٩٩٠-٢٠٠٠ (مليون هكتار سنويا)

| نوع الأراضي | إزالة الغابات | الزيادة في مساحة الغابات | التغير الصافي في مساحة الغابات |
|-------------|---------------|--------------------------|--------------------------------|
| مدارية | - ١٤,٢ | + ١,٩ | - ١٢,٣ |
| غير مدارية | - ٠,٤ | + ٣,٣ | + ٢,٩ |
| المجموع | - ١٤,٦ | + ٥,٢ | - ٩,٤ |

المصدر: منظمة الأغذية والزراعة، تقييم الموارد الغابية العالمية ٢٠٠٠.

تغير المناخ

١٧ - هناك دليل قوي على أن المناخ العالمي آخذ في التغير وأن الدفء الملاحظ على مدى الأعوام الخمسين الماضية يمكن أن يُعزى في معظمه إلى النشاط البشري المؤدي إلى انبعاث غازات الدفيئة. وتهدف اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ إلى تحقيق مستوى ثابت من تراكم غازات الدفيئة في الغلاف الجوي بما يقي من التداخل الخطير مع نظام المناخ العالمي. فالغابات تحتوي على أكثر من نصف جميع الكربون الموجود على الكرة الأرضية، ويُحسب لها معظم مبادلات الكربون بين النظم الإيكولوجية الأرضية والغلاف الجوي. وقد أقر اتفاق مراكش أربعة أدوار رئيسية للغابات في تغير المناخ: فهي مصدر لثاني أكسيد الكربون عند تدميرها أو الإضرار بها؛ ومؤشر حساس على تغير المناخ؛ ومصدر لأنواع الوقود البيولوجية التي يمكنها أن تحل محل أنواع الوقود الأحفوري؛ وهي مستودع للكربون، كلما كبرت. وإحدى العواقب العالمية لفقدان الغطاء الحرجي يتمثل في الأثر المترتب على انبعاث غازات الدفيئة، في الوقت الذي يمثل التغير في استعمال الأراضي (إزالة الغابات أساساً) ٢٠ في المائة من انبعاثات غازات الدفيئة التي يتسبب فيها الإنسان^(٤). ويحدد بروتوكول كيوتو، الذي أصبح نافذاً اعتباراً من ١٦ شباط/فبراير ٢٠٠٥، عدداً من تدابير التنفيذ المرنة: اثنان منها، التنفيذ المشترك وآلية التنمية النظيفة، قد يشمّلان مشاريع للتشجير. وقد يسعى الترتيب الدولي المعني بالغابات في المستقبل لتعزيز التعاون مع اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية المتعلقة بتغير المناخ من أجل تعزيز المساندة المتبادلة لإدارة المستدامة للغابات وتخفيف التغير في المناخ وتكييفه، لا سيما في المناطق المعرضة لآثار الضارة من جراء تغير المناخ.

التنوع البيولوجي

١٨ - العاقبة الأخرى لإزالة الغابات عالمياً تكمن في خسارة التنوع البيولوجي. فالغابات المدارية الرطبة هي أكثر النظم الإيكولوجية تنوعاً على وجه الأرض، إذ تحتوي على ٦٠ إلى ٩٠ في المائة من الأنواع الموجودة في العالم. وأهداف اتفاقية التنوع البيولوجي هي الحفاظ على التنوع البيولوجي، والاستعمال المستدام لعناصر التنوع البيولوجي، والتقاسم العادل والمنصف للمنافع التي تنشأ من استعمال الموارد الوراثية. والعديد من مواد الاتفاقية يسري على النظم الإيكولوجية للغابات، رغم أن الاتفاقية لا تشير على وجه التحديد للغابات. على أن برنامج العمل الموسع (غير الملزم) للتنوع البيولوجي للغابات يحتوي على ثلاثة عناصر: المحافظة والاستعمال المستدام وتقاسم المنافع؛ وهيئة بيئة مؤسسية واقتصادية اجتماعية مواتية؛ وتقييم المعارف ورصدها. وقد جرى تناول مسألتَي فقدان التنوع البيولوجي للغابات

والتعاون بين اتفاقية التنوع البيولوجي ومنتدى الأمم المتحدة المعني بالغابات من قبل المنتدى وفي مؤتمرات الأطراف في الاتفاقية. وركز التعاون بين المنتدى والاتفاقية، بمشاركة أعضاء آخرين في الشراكة التعاونية في مجال الغابات، على العلاقة بين الإدارة المستدامة للغابات ونهج النظم الإيكولوجية. بيد أنه ونظرا للصلات الوثيقة بين الغابات والتنوع البيولوجي ثمة مجال واسع لتوطيد التعاون.

التصحر

١٩ - تهدف اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر إلى مكافحة التصحر، والتخفيف من آثار الجفاف والمساهمة في تحقيق التنمية المستدامة. وعلى نحو ما أقره مؤتمر القمة العالمي للتنمية المستدامة، تشكل هذه الاتفاقية صكا دوليا رئيسيا للإسهام في القضاء على الفقر وفي تلبية غير ذلك من الأهداف الإنمائية للألفية. وتؤدي الغابات وظائف إيكولوجية هامة تفيد في تثبيت التربة والمساعدة على حماية الموارد المائية. وكثيرا ما تشكل الغابات والأشجار أيضا احتياطيا رئيسيا للعلف الذي يساعد على سد حاجة الماشية من الطعام أثناء فترات الجفاف الممتدة. وعلى النقيض من ذلك، يمكن أن تسهم عملية إزالة الغابات في تدهور التربة وفي التصحر. وثمة مجال واسع لزيادة التعاون بين الترتيب الدولي المعني بالغابات واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر فيما يتعلق بالاحتياجات الخاصة للبلدان التي لديها مساحات محدودة من الغابات. وقد تصدى كل من المنتدى والاتفاقية لهذه المسألة، ولكن لم يتحقق حتى حينه من التقدم إلا القليل.

دال - أنماط الاستهلاك والإنتاج المستدامين

٢٠ - أقرت خطة جوهانسبرغ للتنفيذ أن إدخال تغيرات جذرية في طرق المجتمعات في الإنتاج والاستهلاك لا غنى عنه لتحقيق التنمية المستدامة العالمية. وتشجع الخطة على التحول بخطى سريعة نحو الاستهلاك والإنتاج المستدامين، حيث يتم على نحو مناسب فصل النمو الاقتصادي عن التدهور البيئي من خلال تحسين الفعالية والاستدامة لدى استعمال الموارد وتقليص تدهور الموارد والتلوث والنفايات. ويستمر الطلب العالمي على الأخشاب، بما في ذلك الأخشاب المستديرة الصناعية، والورق وحطب الوقود في الزيادة ويتوقع أن يظل كذلك في المستقبل المنظور. وستظل ندرة العرض محليا وإقليميا تشكل ضغطا على بعض مناطق الغابات الطبيعية غير أن غابات العالم قادرة إجمالا على تلبية هذه الزيادة في الطلب. وبالفعل يمكن تحقيق زيادة كبيرة في إنتاج الأخشاب في بعض المناطق. ومحصول الأخشاب الذي يجنى من الغابات التي تحظى بإدارة مستدامة يمكنه أن يقدم مساهمة ذات شأن في التنمية المستدامة، وعلى البلدان أن تعمل على تعزيز وتشجيع استعمال منتجات الأخشاب بدلا من

المنتجات غير المتجددة. وقد ركزت عملية مراکش، وهي إطار برامج لمدة عشر سنوات بشأن الاستهلاك والإنتاج المستدامين، على مسائل التخطيط الحضري والنقل والطاقة والمواد الكيميائية، ولكنها لم تركز على الغابات ولا على المنتجات الغابية. على أن المسائل المتعلقة بموارد الغابات قد جرى تناولها في المقام الأول كجزء من تحليل استهلاك الطاقة في جنوبي الصحراء الكبرى بأفريقيا حيث الحطب والفحم هما أهم مصادر الطاقة، لا سيما لاستهلاك الأسر المعيشية. وعمل المنتدى وأهداف الإدارة المستدامة للغابات مرتبطان ارتباطاً عضوياً بالاستهلاك والإنتاج المستدامين للأخشاب والمنتجات الغابية عدا الأخشاب. ويتعين على المنتدى بهذا الصدد أن يستطلع السبل والوسائل الكفيلة بتعزيز الصلات الوثيقة بين لجنة التنمية المستدامة والمحافل الأخرى التي تعنى بأنماط الاستهلاك والإنتاج.

هاء - الطاقة

٢١ - تدعو خطة جوهانسبرغ للتنفيذ الحكومات أيضاً إلى تنويع لوازم الطاقة وتحسين فرص الوصول إلى خدمات موثوقة ورخيصة في مجال الطاقة. ويعتمد حالياً نحو ٢,٤ بليون شخص في مختلف أرجاء العالم على الحطب وقوداً للطهي والتدفئة^(٥). وإذا كان بالإمكان إنتاج الحطب دون التسبب في إزالة الغابات (من مزارع تدار بشكل جيد مثلاً)، فإن هناك أماكن يساهم تحصيل الحطب منها بالفعل في إزالة الغابات، مثل الحالات التي يجري فيها إنتاج الفحم تجارياً بكميات كبيرة لتزويد مدن في أنحاء من أفريقيا وآسيا. ويمكن أن يتسبب استعمال الحطب من قبل الأسر المعيشية لأغراض الطهي والتدفئة أيضاً في مخاطر صحية وفي أمراض تنفسية، وبالأخص عندما يتم ذلك في أماكن ضيقة بدون تهوية سليمة. وتشير دراسات حديثة إلى أن الوفيات المبكرة سنوياً التي تقدر بنحو ١,٦ مليون شخص، معظمهم من النساء والأطفال، تقع بسبب تلوث الهواء داخل البيوت^(٦). ومن جهة أخرى، فإن الحطب مصدر لطاقة متجددة مفضل من الناحية البيئية على أنواع الوقود الأحفوري لأن انبعاثات الكربون من الحرق تعوض بعزل الكربون بفعل نمو الأشجار. ويمكن تقليص الضغط الواقع على موارد الحطب بتشجيع التحول من مواعيد حرق الحطب التقليدية القليلة الفعالية نسبياً إلى أنواع أخرى من التكنولوجيات. ويمكن أن يشمل ذلك، حسب الظروف، تحسين مواعيد الطهي الأحيائية أو إنشاء مصانع أكبر حجماً وأكثر فعالية لتحويل الحطب إلى طاقة. ولما كان الحطب والكربون باقيين على الأرجح كمصدرين رئيسيين للطاقة في عدد من البلدان النامية، فمن الأهمية بمكان العمل على تحسين تكنولوجيات حرق الحطب. وأمام المنتدى مجال للنظر بإسهاب في القضايا المتعلقة بإمدادات الحطب وتكنولوجيات التحويل، وذلك بالتعاون مع لجنة التنمية المستدامة التي تبحث إمكانية طرح موضوع الطاقة من أجل

التنمية المستدامة كمجموعة مواضيعية متخصصة في برنامج عملها متعدد السنوات للفترة ٢٠٠٦/٢٠٠٧.

ثالثا - البيئة التمكينية ووسائل التنفيذ

٢٢ - يقر إعلان الألفية بأن النجاح في بلوغ أهدافه يتوقف على جملة أمور، منها إرساء السلام والأمن وتحقيق الحكم الرشيد. ولاحظ أيضا العراقيل التي قد تعترض سبيل العديد من البلدان النامية لحشد الموارد الضرورية لتمويل تنميتها المستدامة. وفي كانون الثاني/يناير ٢٠٠٥، أصدر مشروع الألفية، وهو هيئة استشارية لدى الأمين العام، تقريراً^(٧)، جاء فيه أنه لئن تحقق تقدم نحو تلبية الأهداف الإنمائية للألفية في العديد من أنحاء العالم، فإن بين بلدان نامية عديدة وبين بلوغ الأهداف بحلول عام ٢٠١٥ شوطا كبيرا. ويدعو التقرير البلدان المانحة إلى زيادة المساعدة الإنمائية الرسمية، بحيث تصل إلى ٠,٧ في المائة من إنتاجها المحلي الإجمالي بحلول عام ٢٠١٥. كما دعا البلدان ذات الدخل العالي إلى فتح أسواقها أمام صادرات البلدان النامية على أساس جولة الدوحة التجارية.

ألف - السلم والأمن

٢٣ - تقدم رؤية الأمن الجماعي، التي يصورها تقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتهديدات والتحديات والتغيير (انظر A/59/565) التابع للأمين العام، مفهوما واسعا للسلام يربط التنمية بالأمن. فالفقر والأمراض المعدية والتدهور البيئي والتراعات المسلحة عوامل يغذي بعضها البعض في حلقة مفرغة مشكلة تهديدات خطيرة على السلم والأمن في أنحاء عديدة من العالم. وهناك حاجة إلى مجابهة معوقات التنمية بطريقة متسقة ومتكاملة، لا كتهديدات قائمة بذاتها. وبشكل مماثل، هناك حاجة إلى نهج متكامل للتنمية المستدامة يهتم بقضايا المساعدة الإنمائية والتجارة والتكنولوجيا والسياسات الإنمائية الوطنية على نحو متكامل. وللغابات تأثير مباشر على العديد من حالات تراكم تهديدات الأمن الجماعي. فالتراعات حول السيطرة على الغابات والموارد الطبيعية الأخرى كان في كثير من الأحيان عقبة في طريق السلم. وتوفر الأنشطة غير المشروعة المتعلقة بالغابات والتي أحيانا ما تتصل بالفساد وغسل الأموال أرصدة مالية تساعد على إدامة بعض أطول النزاعات في العالم. ويؤدي هذا أيضا إلى التدهور البيئي وخسارة موارد كان من الممكن لولا ذلك أن تستفيد منها المجتمعات المحلية. ومن جهة أخرى، تنطوي الإدارة المستدامة للغابات على إمكانات هامة لتعزيز استدامة النمو الاقتصادي والمساعدة على خلق فرص للعمل تساهم في ترسيخ أسس السلم. وبالفعل، يمكن أن تشكل الأنشطة المتعلقة بالغابات من قبيل غرس الأشجار

ورعايتها، جزءاً مفيداً من برامج التعمير في مرحلة ما بعد انتهاء الصراع، بتشجيع المجتمعات المحلية على العمل سوية من أجل مستقبل مشترك. وستتاح للمنتدى خلال الجزء الرفيع المستوى فرصة لزيادة النظر في دور الغابات في تجنب وقوع النزاعات وإيجاد الحلول والتعمير في مرحلة ما بعد الصراع.

باء - الإدارة

٢٤ - تعتبر الإدارة السليمة، كما أكد ذلك توافق آراء مونتريري، شيتا أساسياً للتنمية المستدامة. ومن الأبعاد الجوهرية للإدارة السليمة على جميع المستويات المشاركة العامة والمساءلة والشفافية، تدعمها مؤسسات فعالة. كما أن تعزيز مسؤولية الشركات ومساءلتها وتبادل أفضل ممارساتها، بالإضافة إلى مشاركة المجتمع المدني النشطة، في الجوانب الهامة لوضع سياسة عامة وأطر مؤسسية مستقرة. وكثيراً ما يؤدي ضعف إنفاذ القانون إلى قيام أنشطة غير مشروعة في قطاع الغابات تتسبب في خسارة اقتصادية واجتماعية وبيئية. ويمكن أن تؤدي خسارة الإيرادات العامة التي يحتمل أن تدرها الغابات، بدورها، إلى خفض التمويل اللازم لاستثمارات القطاع العام الأخرى. ويقدر على صعيد العالم أن الأنشطة غير المشروعة المتعلقة بالغابات التي تجرى على الأراضي العامة تخلف خسائر سنوية في الإيرادات والأصول تفوق ١٠ بلايين دولار. ومن الظروف التي تسمح بالقيام بهذه الأنشطة غير المشروعة سوء الإدارة والفساد ومحدودية القدرة على إنفاذ القانون على المستوى المحلي والإقليمي والدولي بالإضافة إلى حجم الطلب في السوق ومن اللازم تضافر الجهود الدولية، في كل من الدول المستهلكة والدول المنتجة، للتصدي للتجارة غير المشروعة في منتجات الغابات.

٢٥ - وللتعاون في مجال إيضاح حقوق حيازة الغابات ومستخدميها وتعزيز الإطار التشريعي وتطوير قدرة الإنفاذ ومؤسساتها، بالإضافة إلى تقنيات الرصد والمراقبة والتحقق، بعض الأثر على تخفيف حدة الأنشطة غير المشروعة، غير أن هذا يظل قضية من القضايا الخطيرة الهامة. وقد حظيت الأنشطة غير المشروعة المتعلقة بالغابات وقضايا الإدارة المرتبطة بها بالمزيد من الاهتمام الدولي في السنوات الأخيرة. وعملت المؤتمرات الإقليمية الرفيعة المستوى المعنية بإنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات وإدارتها في أفريقيا وآسيا على تحديد الوسائل التي تمكن الحكومات والمنظمات غير الحكومية والقطاع الخاص من مكافحة الأنشطة غير المشروعة وتشجيع الإدارة السليمة. ويقترح عقد مؤتمرات مماثلة بالنسبة لأوروبا وشمال آسيا وأمريكا اللاتينية. وتعهدت البلدان بتكثيف الجهود الوطنية وتعزيز التعاون الثنائي والإقليمي والمتعدد الأطراف للتصدي للجرائم المتعلقة بالغابات. وستساعد الجهود المتضافرة لتشجيع الإدارة السليمة وتحقيق إنفاذ فعال للقوانين المتعلقة بالغابات على خلق البيئة المواتية الضرورية

لإدارة مستدامة للغابات من أجل المساهمة في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وستتاح للمنتدى، خلال الجزء الرفيع المستوى، فرصة لزيادة النظر في القضايا الرئيسية لإنفاذ القوانين المتعلقة بالغابات وإدارتها على المستوى العالمي.

جيم - الموارد المالية

٢٦ - تعتبر تعبئة الاستخدام الفعال للموارد المالية وتنميته أحد الشروط الأساسية المسبقة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً؛ والتمويل جزء لا يتجزأ من الهدف الإنمائي للألفية المتعلقة بإيجاد شراكة عالمية من أجل التنمية. ويضطلع كل بلد، كما سلم بذلك توافق آراء مونتيري، بالمسؤولية الأولية عن التنمية الاقتصادية والاجتماعية الخاصة به، ومهما قيل في دور السياسات الوطنية والاستراتيجيات الإنمائية في هذا الصدد فلن يعطيه حقه من الأهمية. وتعتبر الاستثمارات المحلية مصدراً بالغ الأهمية للنمو الاقتصادي والتنمية المستدامة. كما أن من المسائل البالغة الأهمية توفر بيئة تمكن من تعبئة الموارد المحلية وتشجع على الاستثمارات المنتجة وتنمي الإنتاجية وتساعد على اجتذاب التمويل الدولي.

٢٧ - ومن الوجوه الهامة لتمويل الإدارة المستدامة الحاجة إلى معالجة مسألة فشل السوق. فالعديد من نواتج الغابات لا يمكن بيعها في السوق، كما لا توجد في حالات كثيرة آليات لتعويض الملاك عن تقديمهم لخدمات بيئية واجتماعية غير متصلة بالسوق. وهذا يشجع على انتهاج ممارسات غير مستدامة ويعيق تمويل الإدارة المستدامة للغابات ويساهم في إزالة الغابات. ويمكن أن يكون الافتقار إلى حقوق الملكية الحصرية سبباً آخر من الأسباب المتعلقة بفشل السوق. ويساهم في الإدارة المستدامة للغابات الأخذ بالوسائل التي تهدف إلى التصدي لفشل السوق وتقديم الحوافز لتوفير فوائد من قبيل حماية مستجمعات المياه وحفظ التنوع البيولوجي والاستجمام وعزل الكربون، كما يساهم في تنفيذ أنشطة حرجية أمثل من الوجهة الاجتماعية.

٢٨ - ولا تزال المساعدة الإنمائية الرسمية أكبر مصدر للتمويل الخارجي للعديد من الدول النامية وذات أهمية بالغة لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. وتحظى المساعدة الإنمائية الرسمية بأهمية خاصة في الدول التي ليس لها حالياً سوى قدرة محدودة على اجتذاب الاستثمارات المباشرة الخاصة والأجنبية. وهذه المساعدة أيضاً مكمل هام لمصادر التمويل الأخرى ويمكنها المساعدة على تعبئة الموارد المحلية وتيسير نشاط القطاع الخاص. وقد تحولت المعونة الإنمائية، على مدى الأعوام القليلة الماضية، من المشاريع المواضيعية إلى برامج أوسع ودعم مباشر للميزانية؛ وهذا يزيد من صعوبة رصد مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى قطاع الغابات. وإذا كان للأنشطة المتعلقة بالغابات أن تحتذب أموال المساعدة الإنمائية

الرسمية فمن الضروري اعتبارها أولوية من الأولويات في عمليات "استراتيجية الحد من الفقر" و/أو أية استراتيجيات مماثلة لتنمية ومساعدة الاقتصاد الكلي في البلدان النامية. ولتحقيق هذا، ينبغي للبرامج الوطنية للغابات أو الأطر المماثلة لها أن تضم بيانات واضحة تفسر السبب في وضع الأنشطة المتعلقة بالغابات على قائمة الأولويات وتسرد مبررات التمويل الخارجي. وينبغي لهذه البيانات أن توضح أهمية الغابات وقطاع الغابات في التخفيف من حدة الفقر والمساهمة في النمو الاقتصادي الوطني وحفظ الخدمات والقيم البيئية الرئيسية.

٢٩ - وعلاوة على البحث عن اعتمادات مالية من الميزانيات الوطنية والمساعدة الإنمائية الرسمية، هناك حاجة ماسة إلى الاستفادة التامة من موارد أخرى للتمويل. فالإصلاح المالي في مجال الغابات يتيح فرصاً لتنمية الإيرادات المولدة من موارد الغابات. وقد يكون هناك مجال لتحسين جباية الإيرادات برفع قيمة الرسوم والإتاوات المفروضة على قطع الأخشاب والاستخدامات الأخرى للغابات. وتعتبر جباية القيمة الكاملة للغابات وسيلة من أهم وسائل التمويل لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً. فالجباية المنقوصة للإيرادات تنقص من إيرادات الحكومة وتكون بمثابة إعانة مقنعة. ولوضع هذه المسألة في سياق أعم، فقد ورد في تقدير للبنك الدولي أن الخسائر المترتبة عن عدم جباية الرسوم والإتاوات من حصيلة العمليات القانونية يصل إلى ٥ بلايين دولار سنوياً. وتفوق هذه الخسارة بأكثر من ثلاث مرات مستوى المساعدة الإنمائية الرسمية الموجهة إلى قطاع الغابات. وبالتالي، فالمساهمة التي يمكن أن يقدمها نظام مالي فعال للغابات في مجال التخفيف من الفقر والنمو الاقتصادي مساهمة كبيرة.

٣٠ - وللقطاع الخاص دور رئيسي ينبغي أن يضطلع به في التنمية المعتمدة على الغابات. غير أن هناك حاجة إلى أطر اقتصادية كلية ومؤسسية وسياسية لائقة تشجع استثمارات القطاع الخاص. كما أن هناك حاجة إلى ظروف مواتية مناسبة، بما فيها من حقوق واضحة لحيازة الغابات واستخدامها والتزام بحكم القانون والإدارة الجيدة وسياسات اقتصادية سليمة وآليات للسوق ومناخ استثماري وبنية تحتية إيجابيين، بالإضافة إلى وجود فرص للأعمال التجارية توفر إمكانات لتحقيق عائدات مالية تتناسب مع مدى المخاطرة. كما يحتمل أن تكون الشراكات بين القطاعين الخاص والعام شراكات بالغة الأهمية. ويمكن أن تتخذ هذه الشراكات أشكالاً مختلفة، إلا أنها على العموم تجمع بين توزيع رأسمال القطاع الخاص وخبرته بطريقة تحقق فوائد عامة للجمهور وتلقى تمويلاً حكومياً مساوياً.

٣١ - وقد تناول المنتدى وفريق خبرائه المخصص المعني بتمويل ونقل التكنولوجيات السليمة بيئياً باستفاضة قضية تمويل الإدارة المستدامة للغابات. وقد يرغب المنتدى، خلال

جزئه الرفيع المستوى، في النظر في طرق تأمين زيادة التمويل للإدارة المستدامة للغابات من خلال عدة أمور، منها الاعتراف التام بالبرامج الوطنية للغابات في عمليات التخطيط الإنمائي الرئيسية، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر والآليات المعادلة لها. كما قد يرغب المنتدى في دعوة البلدان إلى خلق ظروف مواتية لاستثمارات القطاع الخاص وتشجيع الاستثمارات المسؤولة بيئياً واجتماعياً في قطاع الغابات.

دال - التجارة

٣٢ - يؤكد كل من إعلان الألفية وتوافق آراء مونتيري أن التجارة الدولية يمكن أن تحد من الفقر. ويمكن للنظام التجاري العادل المتعدد الأطراف هو والتحرير التجاري الهادف أن يفيدا البلدان في كل مراحل التنمية، فيعملان كمصدر مهم لتمويل التنمية. ولقد اتسعت التجارة في منتجات الغابات وصارت تنمو بخطى أسرع من الإنتاج والاستهلاك خلال العقد الأخير. وفي السنين الأخيرة، أدت المفاوضات التجارية الناجحة المتعددة الأطراف إلى تحسين وصول المنتجات الحرجية إلى السوق. وتحسين وصول منتجي قطاع الغابات المحليين إلى الأسواق ربما يكون واحداً من أكثر الطرق كفاءة لتشجيع التنمية القائمة على التجارة والتي تصل فوائدها إلى الفقراء. والأسواق التي تعمل بطريقة جيدة، من مستوى سوق القرية إلى الأسواق الوطنية والدولية، هي شيء هام لتوفير خيار سليم من الناحية الاقتصادية لخلق الدخل وفرص العمل، وبالأخص في المناطق الريفية. وهناك اتجاه قوي نحو نقل ملكية الغابات إلى المجتمعات المحلية، حيث يتيح ذلك فرصاً جديدة للمنتجين ذوي الدخل المنخفض. وفي ذات الوقت، فإن العولمة وتحرير التجارة يمثلان تحديات لكثير من البلدان النامية التي ينبغي أن يكون الاندماج في الاقتصاد العالمي على نحو منصف. وإنتاج منتجات حرجية عالية الجودة للأسواق الدولية يمكن أن يتطلب استثمارات كبيرة في مجال التكنولوجيا المتقدمة. وهناك أمثلة عديدة على ذلك في البلدان النامية: فالتصنيع والتجارة يمكن أن يخلقوا فرص عمل وأن يساعدوا في تخفيف حدة الفقر. وكانت التجارة تعالج كبند مشترك في دورات المنتدى السابقة. وربما يرغب المنتدى في جزئه الرفيع المستوى أن ينظر أكثر في دفع قضية التجارة قدماً كآلية لتعزيز الإدارة المستدامة للغابات والوفاء بأهداف التنمية. وهناك بالأخص حاجة للاستمرار في بذل الجهد لتعزيز تسويق منتجات الغابات وخدماتها لكي يستفيد منها الفقراء.

رابعاً - الاستنتاجات

٣٣ - تسهم الإدارة المستدامة للغابات بدرجة كبيرة في بلوغ العديد من أهداف التنمية المتفق عليها دولياً. والإدراك الصحيح للمساهمة الممكنة للغابات إنما يعتمد بدرجة كبيرة على الكيفية التي يمكن بها لأوساط المجتمع الدولي المعنية بالغابات أن توضح عملياً، وبطريقة فعالة، أهمية الروابط بين الغابات وبين عدد من الأهداف ذات الصلة والغابات المرتبطة بها. إن وضع أهداف واضحة للسياسة الدولية للغابات وربط الإدارة المستدامة للغابات بطريقة أوثق مع أهداف التنمية المتفق عليها دولياً هي مواضيع تحتاج لأن ينظر فيها المنتدى بعناية.

٣٤ - وعند التصدي للفقير والجوع والصحة، يجب إيلاء الاهتمام للفرص التي توفرها الغابات للمساعدة في الوفاء باحتياجات الناس الذين يعتمدون على الغابات. وحيثما تلعب الغابات دوراً حاسماً في تمكين الناس من التغلب على الفقر يجب حماية حقوق هؤلاء الناس عن طريق توفير وتأمين الحيازة والانتفاع بالأخشاب والمنتجات غير الخشبية للغابات. فاحترام حقوق الإنسان وحماية الضعفاء الذين يعتمدون على الغابات هي من العناصر الهامة للإدارة المستدامة للغابات ولخلق البيئة المناسبة للحد من الفقر. ولضمان بذل جهود متماسكة على الصعيد الوطني، من المهم إيجاد روابط واضحة بين البرامج الوطنية للغابات والخطط الأخرى، بما فيها ورقات استراتيجية الحد من الفقر. ويجب على البرامج الوطنية للغابات أن تعرف بوضوح الصلة والدور المحتمل للأشجار والغابات في تحقيق الأهداف الإنمائية للألفية وأن تبرز فرص الارتقاء بالمبادرات الجيدة.

٣٥ - وقد تم إبراز الروابط القوية بين الغابات وتأمين عنصر الاستدامة البيئية في إعلان الألفية. وتحقيق بعض التقدم في سبيل دمج مبادئ الإدارة المستدامة للغابات في سياسات وبرامج البلدان مثل البرامج الوطنية للغابات أو الاستراتيجيات المماثلة. ولكن المعدل المرعب لإزالة الغابات مستمر على حاله مما يستلزم اهتماماً دولياً. وهناك حاجة لتجديد الالتزام بمكافحة إزالة الغابات واستعادة وظائف الغابات (مثل الإنتاج والحماية والحفظ) على مستوى جمال المناظر الطبيعية، عن طريق إعادة تأهيل الأراضي المتدهورة بوسائل مختلفة ومنها زراعة الغابات. وهناك حاجة أيضاً إلى العمل، على سبيل الأولوية، إلى تحسين حياة الفقراء من الناس الذين يعيشون في تلك الغابات، أو حولها، على صعيد العالم أجمع. إن وضع هدف عالمي في هذا الخصوص قد يخدم كمحفز للعمل على كل المستويات ويثير همة البلدان لكي تضع الأهداف الوطنية الخاصة بها من أجل الوفاء بهذا الالتزام. وهناك أيضاً حاجة للتعاون الوثيق في الأمور المتعلقة بالغابات بين منتدى الأمم

المتحدة المعني بالغابات واتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ واتفاقية التنوع البيولوجي واتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة التصحر، ولجنة التنمية المستدامة واللجان الفنية الأخرى، كما أن هناك حاجة لتقوية الجهود الإقليمية في هذا الصدد.

٣٦ - وموارد الغابات قد تكون وقودا للنزاعات؛ إلا أنه من الممكن أيضا أن تستخدم للمساعدة في تعزيز السلم والاستقرار وأن تلعب دورا أساسيا في الإنشاء وبناء السلام، مثلا عن طريق إتاحة الفرص لبناء قدرات المجتمع المحلي وبناء الثقة عن طريق مشاريع إصلاح الغابات. وحُسن الإدارة، مع الربط الواضح بين مبادئ المسؤولية البيئية والاجتماعية، هما شرطان مسبقان للإدارة المستدامة للغابات. وينبغي أيضا بذل الجهود لتحسين إنفاذ القانون ولكبح النشاطات غير القانونية المتصلة بالغابات، والتي ينتج عنها في كثير من الأحيان تدمير النظم الإيكولوجية وحرمان المجتمعات المحلية التي تعتمد على الغابات من مصدر رزقها. ويمكن للترتيب الدولي المعني بالغابات أن يسهل طريق التعاون للمساعدة في تحقيق الإسهام الممكن للغابات في منع النزاعات والحل والتعمير في أعقاب الصراعات والمساعدة في التصدي لإنفاذ وإدارة قانون الغابات.

٣٧ - والتمويل عنصر أساسي في الشراكة العالمية للتنمية. والإصلاحات في قطاع الغابات، والإدارة السليمة، وخلق بيئة مؤسسية وسياسية عامة ثابتة وسليمة هي أمور من شأنها أن تساعد في جذب مزيد من التمويل الدولي للتنمية وتساهم في التمويل الذاتي للقطاع. وتساهم هذه التدابير أيضا في الاستخدام الأكثر كفاءة للمساعدة الإنمائية الرسمية، التي بدورها يمكن أن تفعل الاستثمار الأجنبي المباشر والتجارة والموارد المحلية. ويلزم تناول مسألة تدفقات المساعدة الإنمائية الرسمية لقطاع الغابات التي تنخفض تدريجيا، عن طريق التركيز على الإسهام الذي يمكن أن تقدمه الغابات من أجل بلوغ أهداف التنمية المتفق عليها دوليا. وفي نفس الوقت، هناك حاجة لتشجيع التنمية الاقتصادية عن طريق الاستثمار في الصناعات المرتبطة بالغابات؛ فالنظام التجاري العادل المتعدد الأطراف يسمح للبلدان بالاستفادة من هذه الفرص.

٣٨ - وسيتطلب بلوغ الأهداف الإنمائية للألفية بحلول عام ٢٠١٥ التزاما أكثر قوة من جانب البلدان المتقدمة النمو والبلدان النامية، بالإضافة إلى المجتمع المدني، لكي يعملوا جنبا إلى جنب للتصدي بفعالية ولإيجاد حلول لمشاكل الفقر والجوع التي هي أبسط ما يكون ولكنها صعبة في نفس الوقت. وهناك حاجة لنموذج جديد للتفاعل والروابط بين الناس وبين الموارد الطبيعية الثمينة. فالغابات مجدولة بعمق مع القطاعات الأخرى للمجتمع وتتطلب إدارتها جهودا منسقة ونهجاً مشتركة بين القطاعات. والترتيب الدولي

المتعلق بالغابات يمكن أن يعمل كمحفز لضمان قيام الغابات بدورها كاملا للإسهام في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا.

خامسا - نقاط للمناقشة

٣٩ - قد يود المنتدى أن ينظر فيما يلي:

(أ) تجديد الالتزام بإحداث تقدم عالمي نحو الإدارة المستدامة للغابات. وقد يشمل هذا الالتزام أيضا إنجاز اتفاق لكبح صافي معدل إزالة الغابات بحلول عام ٢٠١٥، مع المحافظة على الغابات الطبيعية وإعادة زرع الغابات وصون وظائف الغابات وإعادة تأهيل المناظر الطبيعية الحرجية المتدهورة وتحسين مصدر الرزق للفقراء الذين يعيشون في الغابات وحولها على نطاق العالم أجمع؛

(ب) إدراك الدور الذي يمكن أن تلعبه الأشجار والغابات في بلوغ الأهداف التنموية الأخرى المتفق عليها دوليا، بما في ذلك فوائدها في كسب الرزق لأكثر من بليون إنسان يعيشون في فقر مدقع والدور البيئي الحيوي الذي تلعبه الغابات في تعزيز استقرار المناخ وحفظ التنوع البيولوجي وحماية الخطوط الساحلية وأحواض الصرف والتربة؛

(ج) زيادة الوعي لتلك المسائل باعتبارها مجالات حرجية يتم التصدي لها في المستقبل من قبل الترتيب الدولي المتعلق بالغابات، وإدراك الحاجة للتعاون المعزز مع الصكوك والمنظمات والعمليات الحكومية الدولية ذات الصلة، سواء داخل منظومة الأمم المتحدة أو خارجها؛

(د) إبراز أهمية البيئة التمكينية ووسائل التنفيذ في بلوغ الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا وفي تعزيز الإدارة المستدامة للغابات؛

(هـ) تطوير التنفيذ الفعال للبرامج الوطنية للغابات أو لاستراتيجيات مماثلة وحث البلدان على دمج تلك البرامج بالكامل في الأولويات الوطنية الأوسع وعمليات التخطيط الإنمائي، بما في ذلك استراتيجيات الحد من الفقر؛

(و) إدراك الدور الذي يلعبه المجتمع المدني والقطاع الخاص والمنظمات الحكومية الدولية، بما في ذلك أعضاء الشراكة التعاونية في مجال الغابات، والمجموعات الرئيسية صاحبة المصلحة في تعزيز الإدارة المستدامة للغابات على صعيد العالم أجمع.

الحواشي

- (١) Sustaining Forests: A Development Strategy (World Bank, 2004).
- (٢) فرقة عمل مشروع الألفية المعنية بالاستدامة البيئية: البيئة ورفاه الإنسان: استراتيجية عملية (٢٠٠٥).
- (٣) منظمة الأغذية والزراعة، تقييم الموارد الغابية العالمية ٢٠٠٠، نشرة منظمة الأغذية والزراعة عن الغابات رقم ١٤٠ (٢٠٠١).
- (٤) الفريق الحكومي الدولي المعني بتغير المناخ، التقرير التقييمي الثالث، تغير المناخ ٢٠٠١: الأساس العلمي (Cambridge University Press, 2001).
- (٥) الوكالة الدولية للطاقة، توقعات الطاقة العالمية ٢٠٠٤ (٢٠٠٤).
- (٦) الأمم المتحدة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومجلس الطاقة العالمي، الاستعراض المستكمل لتقييم الطاقة العالمية (٢٠٠٤).
- (٧) الأمم المتحدة، الاستثمار في التنمية: خطة عملية لتحقيق الأهداف الإنمائية للألفية (٢٠٠٥).